

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2001/104
18 January 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت

الخدمات الاستشارية والتعاون التقني

في ميدان حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١	أولا - مقدمة
٣	٤٢-٢	ثانيا - برنامج التعاون التقني في عام ٢٠٠٠
٣	٤-٢	ألف- اتجاه السياسة العامة
٣	١١-٥	باء- تشخيص المشاريع وصياغتها وتقديرها والموافقة عليها
٥	٢٠-١٢	جيم- طرائق التنفيذ
٧	٢٣-٢١	دال- رصد المشاريع وتقييمها والعبر المستخلصة
٨	٣٧-٢٤	هـاء- المجالات الموضوعية
		واو- إدماج البعد المتعلق بالفوارق بين الجنسين والحقوق الاقتصادية
١٢	٣٨	والاجتماعية والثقافية في برنامج التعاون التقني
١٢	٤٢-٣٩	زاي- التنظيم والإدارة والتمويل

المرفقات

١٤	المرفق الأول- أنشطة التعاون التقني في عام ٢٠٠٠
١٤	ألف- المشاريع المنجزة
١٧	باء- المشاريع قيد التنفيذ
٣٥	جيم- مشاريع التعاون التقني التي بلغت مرحلة الصياغة
٣٧	دال- الطلبات الجديدة الواردة
٣٩	المرفق الثاني- ميزانية صندوق التبرعات للتعاون التقني

أولا - مقدمة

١ - طلبت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٨٠/٢٠٠٠ من الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً سنوياً عن التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. ويقدم هذا التقرير عملاً بذلك الطلب.

ثانياً - برنامج التعاون التقني في عام ٢٠٠٠

ألف - اتجاه السياسة العامة

٢ - يدعم برنامج التعاون التقني في مفوضية حقوق الإنسان البلدان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان كافة على الصعيدين الوطني والإقليمي عن طريق إدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في القوانين والسياسات والممارسات الوطنية وبناء طاقات وطنية مستدامة لتنفيذ هذه المعايير وكفالة احترام حقوق الإنسان.

٣ - ويتم تنفيذ البرنامج بناء على طلب الحكومة المعنية. وتجري صياغة المشاريع وتنفيذها بأوسع قدر ممكن من اشتراك جميع عناصر المجتمعات الوطنية، بما فيها المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية، وكذلك السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية في الحكومة. ويتم تنفيذ البرنامج في إطار مواصلة السعي إلى بلوغ أهداف التنمية الوطنية ومتابعة البرامج الوطنية والمساعدة التي تنسقها منظومة الأمم المتحدة دعماً لهذه الأهداف.

٤ - ومن بين مجالات النتائج الرئيسية التي عيّنتها المفوضية للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١ في ضوء الأحكام ذات الصلة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ والميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، تستحق المجالات التالية اهتماماً خاصاً في إطار برنامج التعاون التقني: بناء الطاقات الوطنية لتطوير الاستراتيجيات والهيكل اللازمة لحقوق الإنسان؛ والتعليم في ميدان حقوق الإنسان؛ ورسم طريق جديد لتنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية؛ والعنصرية؛ وحقوق الشعوب الأصلية؛ والاتجار في النساء والأطفال، ومراعاة الفوارق بين الجنسين وحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة؛ وحقوق الطفل؛ والقانون الإنساني وحقوق الإنسان؛ ووضع سياسة للأنشطة الميدانية المقبلة في مجال حقوق الإنسان؛ وتعزيز الأنشطة القائمة.

باء - تشخيص المشاريع وصياغتها وتقديرها والموافقة عليها

٥ - يوضع برنامج التعاون التقني للمفوضية باتباع إجراءات محددة تشمل المراحل التالية: تقديم الطلب وتقدير الاحتياجات ووضع المشروع وتقديره والموافقة عليه وتنفيذه ورصده وتقييمه.

٦ - الطلب. تبدأ مشاريع التعاون التقني على الصعيد الوطني بطلب رسمي من الحكومة المعنية.

٧- تقدير الاحتياجات. بعد تلقي طلب ما، تجري دراسة جدوى المشروع مع مراعاة ما تقدمه أجهزة وهيئات حقوق الإنسان المختصة في الأمم المتحدة من توصيات، بما فيها التوصيات ذات الصلة المقدمة من هيئات الأمم المتحدة وآلياتها، فضلا عن مراعاة توفر الموارد. وإذا ما أفضت هذه العملية إلى نتيجة إيجابية، فعندئذ يتم عادة إيفاد بعثة إلى الميدان لتقدير الاحتياجات وتعيين مجالات الأولوية لمشروع محتمل في مجال حقوق الإنسان. ويجتمع فريق تقدير الاحتياجات مع جميع الأطراف المهتمة، الحكومية منها وغير الحكومية على السواء، ومع الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات والمنظمات العاملة في المجالات المتصلة بحقوق الإنسان، ويجمع كل ما هو متاح من الوثائق والتشريعات ذات الصلة. ويتضمن التقرير تحليلا وتقديرا للاحتياجات التي تم تعيينها كما يتضمن اقتراحات بما ينبغي اتخاذه من إجراءات. وهذا التقدير جوهري لتفصيل المشاريع حسب الاحتياجات المحددة للبلد الذي تقدم بالطلب.

٨- صياغة المشروع. تجري صياغة مشروع ما من مشاريع التعاون التقني كنتيجة للأولويات التي تم تعيينها ومدى توفر الموارد. ويسعى البرنامج إلى إقامة شراكة من أجل تحقيق تغيير إيجابي. ويتم من خلال الحوار توصيف المشروع ضمن حدود رسالة البرنامج وأهدافه وغاياته وأولوياته والموارد المالية المحدودة. وإذا استلزم الأمر الحصول على معلومات إضافية أو إجراء مزيد من المناقشات لتهديب استراتيجية المشروع فقد يتم إيفاد بعثة لصياغة المشروع. ومن الناحية التقنية، تستند المشاريع إلى أسلوب الإطار المنطقي لصياغة المشاريع، ويشمل ذلك إجراء تشخيص واضح لسياق وخلفية حقوق الإنسان في البلد المعني؛ وللاحتياجات/المشاكل التي يتعين التصدي لها في مجال حقوق الإنسان؛ والحلول التي يعرضها المشروع؛ والمستفيدين المستهدفين (المباشرين وغير المباشرين)؛ وأهداف المشروع ونتائجه ونواتجه وأنشطته ومدخلاته ومخاطره في الأجلين الطويل والمباشر؛ وتعيين ووضع المؤشرات من أجل قياس أثر المشروع.

٩- التقييم الداخلي. في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أنشئت لجنة استعراض المشاريع كلجنة فرعية تابعة للجنة العليا للسياسات. ولجنة استعراض المشاريع هي الآلية التي تقوم من خلالها مفوضية حقوق الإنسان على صعيد كبار الموظفين برصد الأداء وإتاحة التوجيه وممارسة الرقابة الداخلية على أنشطة المفوضية الموجهة للأغراض العملية. وتنظر لجنة استعراض المشاريع في المشاريع الجديدة والمشاريع المنقحة بهدف إجراء التقييم الأولي لما يلي وتقديم الارشاد في صدد: أهمية أهداف المشروع وأنشطته المقترحة وافتراضاته الأساسية بالنسبة لولايات المفوضية وأولوياتها وأثره الممكن على المسائل التي يعتزم المشروع التصدي لها؛ وملاءمة وفعالية هيئة إدارة المشروع والترتيبات المؤسسية والتنفيذية المتصلة به؛ وصحة المتطلبات المالية وفقا لأولويات المفوضية ومواردها الفعلية؛ وما قد يكون للمشروع من أهمية خاصة بالنسبة إلى المفوضية من ناحية آثار المشروع على السياسة العامة وإمكانية تكراره والابتكارات والمخاطر. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، شرع فرع الأنشطة والبرامج التابع للمفوضية في عملية فرز مسبق للمشاريع تيسيرا لعمل لجنة استعراض المشاريع.

- ١٠- التقييم الخارجي. تخضع المشاريع أيضا لنظام تقييم خارجي عن طريق مجلس أمناء صندوق التبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. إن إنشاء لجنة استعراض المشاريع بوصفها لجنة الإشراف والتقييم الداخلي (وهو تدبير أوصى به مجلس الأمناء)، يسمح لمجلس الأمناء بتكريس وقت أكبر للعناصر الأخرى من ولايته الواسعة (قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٣/٨٧)، بما في ذلك إسداء المشورة في صدد البرمجة طويلة الأجل لبرنامج مفوضية حقوق الإنسان للتعاون التقني. ونتيجة لذلك، قرر المجلس في الدورة الثالثة عشرة التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ الكف عن مناقشة كل مقترح من مقترحات المشاريع التي تعرض على لجنة استعراض المشاريع. وسيركز المجلس مستقبلا على ما يردده من تقارير من هيئة تقدير الاحتياجات وتقييمها، وسيحاول استخلاص العبر من عمليات التقييم، وسيجري مناقشات بشأن المسائل المواضيعية في إطار برنامج التعاون التقني.
- ١١- الموافقة. الموافقة النهائية من اختصاص المفوضية السامية لحقوق الإنسان والحكومة المعنية، وتصبح رسمية لدى التوقيع على وثيقة المشروع.

جيم - طرائق التنفيذ

١- النهج الإقليمي والأطر الإقليمية

- ١٢- إن تعزيز الطاقات الوطنية أمر حاسم في أي تقدم يحرز في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. غير أنه ليس بمقدور المفوضية أن تكون متواجدة في كل البلدان المهتمة بمشاريع التعاون التقني. ولذلك وضعت المفوضية نهجا إقليميا/دون إقليميا لدعم الجهود الوطنية دعما فعالا. إن المبادرات المتخذة على هذا الصعيد تهيئ الفرصة للاستفادة من الخبرة والممارسات الجيدة في البلدان التي تجد نفسها في ظروف متشابهة، وتولد التعاون بين البلدان المجاورة، وتسمح باستغلال الموارد الدولية بطريقة مركزة وبالتالي أكثر كفاءة. إن عملية وضع الأطر الإقليمية/دون الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان تشارك فيها الوكالات الحكومية؛ والبرلمانات والمجتمع المدني؛ والمنظمات الدولية، لا سيما العناصر التي تتألف منها منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية والدولية، والمنظمات الإقليمية. وقد اكتسبت المفوضية فعلا قدرا من الخبرة، وخاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث تشمل الأنشطة: حلقات عمل سنوية، وتبادل الممارسات الطيبة والخبرات، والمشاورات، وتعيين مستشار إقليمي معني بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٢- تنظيم المشاريع

- ١٣- في كثير من الأحيان، يقوم المكتب المختص في مفوضية حقوق الإنسان في جنيف بتنفيذ المشاريع التي تتناول مجالا موضوعيا واحدا أو بضعة مجالات أو المشاريع التي يتعين تنفيذها في وقت قصير، ويقوم بهذا التنفيذ المكتب وحده أو بأدنى حد من الدعم الإداري من المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. أما المشاريع

الأكثر تعقيدا بطابعها أو التي تتطلب فترة أطول للتنفيذ فكثيرا ما يتم تنفيذها بمساعدة أشكال الحضور الميداني لحقوق الإنسان، التي تعمل بوصفها مكاتب للمفوضية أو عناصر من عمليات أكبر للأمم المتحدة.

١٤- إن أشكال الحضور الميداني التالية للتعاون التقني الوطني كانت عاملة في عام ٢٠٠٠: إكوادور وإندونيسيا وتشاد وجنوب أفريقيا والسلفادور والصومال وغواتيمالا وفلسطين ومدغشقر ومنغوليا. وإضافة إلى ذلك، فإن المكتب الإقليمي الذي يتخذ بريتوريا مقرا له قد واصل تنفيذ الأنشطة على الصعيد الإقليمي وكذلك في بلدان شتى في إقليم الجنوب الأفريقي، وواصل تيسير تنفيذ تلك الأنشطة. كما أن أشكال الحضور الميداني التالية للمفوضية قد جمعت بين ولايتي الرصد والتعاون التقني: بوروندي، والبوسنة والهرسك، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وكرواتيا، وكمبوديا، وكولومبيا.

١٥- إن ممثلي جميع أشكال الحضور الميداني المكلفة بولايات في مجال التعاون التقني قد شاركوا في الاجتماع الثالث لأشكال الحضور الميداني للمفوضية، الذي عقد في جنيف في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٠. وشمل الاجتماع مناقشات أجرتها أفرقة عاملة تناولت فيها ٢٠ موضوعا متنوعا، كان العديد منها متصلا بالتعاون التقني. ودعا الاجتماع إلى زيادة القدرات دعما للعمليات الميدانية عموما، وأقر بالتعاون التقني بوصفه الركن الأساسي للعمل في مجال حقوق الإنسان. وأوصى المفوضية بما يلي: تعزيز برنامجها في مجالات بناء المؤسسات وإقامة العدل وإنفاذ القانون؛ ومواصلة تطوير القدرة المؤسسية على تقديم التدريب في مجال حقوق الإنسان؛ وتعزيز قدرتها على الاستفادة من الخبرة الهائلة المكتسبة في الميدان.

٣- الشركة مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها

١٦- إن زيادة التعاون مع فعاليات الأمم المتحدة الأخرى في تنفيذ أنشطة التعاون التقني تتيح تحقيق الأثر الأقصى لتلك الأنشطة وزيادة كفاءة استخدام الموارد. والتعاون الوثيق يتسم بأهمية خاصة في صدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استنادا إلى مذكرة التفاهم المعمول بها بين الوكالتين. ومن الأمثلة على ذلك البرنامج المشترك لتعزيز حقوق الإنسان، الذي يدعم تنفيذ سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن حقوق الإنسان المعروض في وثيقة السياسة العامة المعنونة "إدماج حقوق الإنسان في التنمية البشرية المستدامة". والأغراض الرئيسية لهذا البرنامج هي اختبار المبادئ التوجيهية والمنهجيات وتعيين أفضل الممارسات وفرص التعلم في تطوير الطاقات الوطنية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفي تطبيق نهج حقوق الإنسان في برجة التنمية. ويسهم هذا البرنامج في المناقشة الدولية بشأن المجالات الكبرى ذات الأهمية لحقوق الإنسان. ويدعم البرنامج المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تطلب منها الحكومات تقديم المساعدة في ميدان حقوق الإنسان، ويساهم عموما في تطوير قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تطبيق نهج حقوق الإنسان في عمله.

١٧- وأثناء عام ٢٠٠٠، كان البرنامج المشترك لتعزيز حقوق الإنسان ناشطا في البلدان التالية: الأردن والبرازيل وبنن وبوتسوانا وبوليفيا والجمهورية الدومينيكية والرأس الأخضر والصومال وكازاخستان وكمبوديا وكوت ديفوار وليتوانيا ومصر وملاوي ومنغوليا وموريتانيا وموزامبيق ونيبال ونيجيريا واليمن.

١٨- وهناك مبادرة مشتركة أخرى هي مشروع "مساعدة المجتمعات معا الذي بدأ في عام ١٩٩٨ كمساهمة عملية في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويركز هذا المشروع على اتباع نهج يتجه من القاعدة إلى القمة عن طريق التشديد على دور المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. والأهداف الطويلة الأجل لهذا المشروع هي تمكين الناس على الصعيد المحلي من الاشتراك النشط في كفالة زيادة احترام حقوق الإنسان وتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والدوائر المحلية لتأييد حقوق الإنسان. ويدعم المشروع المؤسسات، والمنظمات غير الحكومية، إلى جانب الأفراد، في الاضطلاع بمبادرات حقوق الإنسان عن طريق تقديم منح صغيرة تصل إلى ٣٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة. ويأتي تمويل المشروع من مؤسسة الأمم المتحدة/مؤسسات الأمم المتحدة للشراكات الدولية. وفي عام ٢٠٠٠، قدم ٤٠٠ طلبا، اختير منها ٩٧ مشروعا للتنفيذ.

١٩- وتقوم المفوضية أيضا في الوقت الحاضر بتنفيذ مشاريع للتعاون التقني على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية بالتعاون الوثيق مع وكالات وبرامج الأمم المتحدة الأخرى، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وشعبة النهوض بالمرأة في الأمانة العامة وإدارة عمليات حفظ السلم وكلية موظفي الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٤- التعاون مع الشركاء من خارج الأمم المتحدة

٢٠- يسعى البرنامج أيضا إلى العمل مع الشركاء من خارج الأمم المتحدة مثل منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية ومعهد الدول الأمريكية لحقوق الإنسان ومعهد الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين وغيرها. وعلى سبيل المثال، أنشأت المفوضية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مكتبا مشتركا في أنجازيا (جورجيا) ليقوم بجملة أمور منها تنفيذ مشروع للتعاون التقني.

دال - رصد المشاريع وتقييمها والعبر المستخلصة

٢١- رصد المشاريع. يقوم الموظفون المعنيون ولجنة استعراض المشاريع بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع على أساس مستمر، كما يتم هذا التقييم من خلال بعثات رصد المشاريع التي تنطوي على مشاورات واسعة مع

جميع النظراء الوطنيين والدوليين. وينطوي رصد المشاريع على دراسة الاستراتيجية المتبعة في المشروع وكفالة إدخال أي تعديل مطلوب على نحو يفي بأهداف المشروع واحتياجات حقوق الإنسان في البلد.

٢٢- التقييم. يتناول التقييم النهائي فعالية أنشطة المشروع وكفاءتها. ويهدف أيضا إلى تقييم استدامة المشروع وخاصة من ناحية أثره على حالة حقوق الإنسان في البلد المعني، مع المراعاة الخاصة للقطاعات والمشاكل التي يتناولها المشروع. ويؤدي مجلس أمناء صندوق التبرعات والخبراء الاستشاريون الخارجيون دورا متزايدا في تقييم المشاريع.

٢٣- العبر المستخلصة. توفر نتائج التقييم أدلة مستندية عن الخبرة المكتسبة من الإجراءات الماضية لتحسين الأعمال المقبلة لبرنامج التعاون التقني الذي تضطلع به المفوضية. والعبر المستخلصة هي التجسيد النهائي لنتائج التقييم وينبغي أن تبرز مواطن الضعف والقوة في تشخيص المشاريع وتصميمها وإدارتها، مما يؤثر على الأداء والواقع. ولذا ينبغي أن تشكل هذه النتائج أساس التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة. هذا الجانب الحاسم من دورة المشروع من الممكن تحسينه، ويلزم مواصلة تطويره. ويتصل جزء من هذه المشكلة بالصعاب المعترف بها في قياس الأثر المباشر لمشاريع التعاون التقني وبرامجه على تنفيذ حقوق الإنسان.

هاء - المجالات الموضوعية

٢٤- يقدم برنامج التعاون التقني المساعدة في مجموعة واسعة من المجالات الموضوعية الموجزة أدناه (انظر أيضا الفرع الثاني - باء من التقرير، الذي يتضمن معلومات عن مشاريع محددة).

١- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٢٥- من الأهداف الهامة لبرنامج التعاون التقني تعزيز وتقوية الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتحقيقا لهذه الغاية، تم وضع مواد إعلامية وكتيب إرشادي للمشاركين في إنشاء وتشغيل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، عقد عدد من الحلقات الدراسية والتدريبية لتزويد الموظفين الحكوميين بالمعلومات والخبرة الفنية في بنية هذه الهيئات وتشغيلها. وكانت هذه الأنشطة أيضا بمثابة لقاءات لتبادل المعلومات والخبرة فيما يتعلق بإنشاء وتشغيل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وقد تم إسداء التعاون المباشر لنحو ٣٠ بلدا في إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أو تعزيزها، وكان ذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كثير من الحالات. وللاطلاع على معلومات إضافية وأكثر تفصيلا، يرجى الرجوع إلى تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة (A/55/279).

٢ - إقامة العدل

٢٦ - يقدم البرنامج دورات تدريبية للقضاة والمحامين وممثلي الادعاء وموظفي السجون، وكذلك للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون. وتهدف هذه الدورات إلى تعريف المشتركين بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة في إقامة العدل؛ وتيسير دراسة التقنيات الإنسانية والفعالة لأداء الوظائف الجنائية والقضائية في مجتمع ديمقراطي؛ وتعليم المدربين على إدراج هذه المعلومات في أنشطتهم التدريبية. وتشمل الموضوعات التي تتضمنها الدورات المخصصة للقضاة والمحامين والموظفين القضائيين وممثلي الادعاء ما يلي: النظم الدولية لحماية حقوق الإنسان؛ واستقلال القضاة والمحامين؛ ومعايير حقوق الإنسان الواجب تطبيقها في التحقيقات الجنائية وعمليات إلقاء القبض والاحتجاز السابق للمحاكمة؛ وعناصر المحاكمة العادلة؛ وقضاء الأحداث؛ وحماية حقوق المرأة في إطار إقامة العدل؛ وحقوق الإنسان في حالة الطوارئ.

٢٧ - وكذلك، فإن الدورات التدريبية المخصصة للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون تشمل مجموعة من الموضوعات، منها ما يلي: معايير حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة؛ وواجبات الشرطة ومبادئ مدونات السلوك الخاصة بهم في النظم الديمقراطية؛ وقيام الوكالات المكلفة بإنفاذ القانون باستخدام القوة والأسلحة النارية؛ والحماية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية؛ والوسائل الفعالة في الاستجواب القانوني والأخلاقي؛ وحقوق الإنسان أثناء إلقاء القبض والاحتجاز السابق للمحاكمة؛ والمركز القانوني للمتهم وحقوقه.

٣ - المساعدة على الإصلاح الدستوري والتشريعي

٢٨ - يتم تقديم المساعدة بهدف كفالة التناسق بين التشريعات الوطنية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد تتخذ المساعدة شكل خدمات استشارية يقدمها خبراء أو تنظيم مؤتمرات أو إتاحة المعلومات والوثائق المتصلة بحقوق الإنسان أو المساعدة على صياغة القوانين أو دعم الحملات الإعلامية لكفالة اشتراك جميع قطاعات المجتمع في عملية وضع القوانين. ويشمل هذا العنصر البرنامجي تقديم المساعدة في صدد القانون الدستوري؛ والقوانين الجنائية وقوانين الإجراءات الجنائية؛ ولوائح السجون؛ والقوانين المتصلة بحماية الأقليات؛ والقوانين التي تؤثر على حرية التعبير وحرية الانضمام إلى جمعيات وحرية التجمع؛ وقوانين الهجرة والجنسية؛ وقوانين ممارسة المهن القضائية والقانونية؛ وتشريعات الأمن؛ وعموما أي قانون قد يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أعمال حقوق الإنسان التي تتمتع بحماية دولية.

٤ - البرلمانات الوطنية

٢٩- إن المشاريع الموضوعة بالتعاون مع البرلمانات الوطنية تتصدى لجملة أمور، منها التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وإتاحة المعلومات عن التشريعات الوطنية المقارنة بشأن حقوق الإنسان، ودور اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان، وعموما، دور البرلمان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٥ - القوات المسلحة

٣٠- نفذ البرنامج عددا من الأنشطة التدريبية لضباط القوات المسلحة. وينقل إليهم البرنامج أهمية ووجوب سيادة القانون وأهمية ووجوب أعمال حقوق الإنسان في أنشطة القوات المسلحة، فضلا عن دورهم في دولة ديمقراطية.

٦ - المساعدة في العمليات الانتخابية

٣١- يشمل هذا العنصر إعداد مبادئ توجيهية لتحليل القوانين والإجراءات الانتخابية ونشر كتيب عن حقوق الإنسان والانتخابات، والإعلام المتصل بحقوق الإنسان والانتخابات.

٧ - تقديم التقارير بموجب المعاهدات

٣٢- ينظم البرنامج في فترات منتظمة أنشطة تدريبية للموظفين الحكوميين المسؤولين عن التقارير الواجب تقديمها بمقتضى المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي أصبحت دولهم أطرافاً فيها. وهذه المساعدة تقدم على الصعيدين الوطني والإقليمي. وييسر برنامج الزمالات الاشتراك في التدريب، ويشمل ذلك حلقات العمل مع الخبراء من مختلف هيئات رصد المعاهدات، وكذلك مع موظفي المفوضية المتخصصين. وقد أصدرت المفوضية "دليل تقديم تقارير حقوق الإنسان"، ويجري تنظيم زيارات لمراقبة اجتماعات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

٣٣- وقد تيسرت دورة الزمالة لعام ٢٠٠٠ بفضل مشروع كلية موظفي الأمم المتحدة في تورينو بإيطاليا. وعقدت هذه الدورة في الفترة من ٣ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ وضمت ٢٩ مشاركا من البلدان التالية: الأردن، وألبانيا، وإندونيسيا، وجمهورية ترازيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسري لانكا، وسيشيل، والعراق، وغامبيا، وفيت نام، وكينيا، ولبنان، ومدغشقر، ومصر، واليمن.

٨- المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

٣٤- إن أحد أهداف البرنامج هو تقوية المجتمع المدني. وعليه، فقد يشمل المشروع تقديم المساعدة إلى المنظمات غير الحكومية في سياق أنشطتها القطرية، عن طريق إدراجها في حلقات دراسية ودورات تدريبية ودعم المشاريع الملائمة التي وضعتها، حسب الاقتضاء. والمنظمات غير الحكومية ليست مجرد جهات متلقية لمشاريع التعاون التقني، بل إنها تشارك أيضا بشكل متزايد في تنفيذ تلك المشاريع. ويؤدي هذا إلى تمكين المجتمع المدني وزيادة إمكانات البرنامج.

٩- مواد التدريب

٣٥- في إطار عقد الأمم المتحدة للتوعية بحقوق الإنسان استمرت المفوضية في إصدار سلسلتها من أدلة وكتيبات التدريب ليستخدمها المعلمون والمشاركون على السواء. والمواد التدريبية الصادرة عن المفوضية تدعم جميع الأنشطة التدريبية المنفذة في إطار برامج التعاون التقني العالمية والإقليمية والوطنية. وتوضع أدلة التدريب حسب الاحتياجات الخاصة لكل مجموعة من المخاطبين، وبذلك تركز على الجوانب الموضوعية ذات الصلة في حماية حقوق الإنسان وعلى التقنيات التعليمية الملائمة. وتشكل هذه الأدلة، بالإضافة إلى دورها في التدريب، مصدرا قيما للمنظمات والأفراد العاملين في التثقيف في مجال حقوق الإنسان على جميع المستويات.

٣٦- وسلسلة التدريب المهني التي تصدر عن المفوضية مصممة أساسا لتقديم الدعم للأنشطة التدريبية التي تضطلع بها المفوضية بموجب برنامجها للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان وللمساعدة المنظمات الأخرى المشتركة في التوعية بحقوق الإنسان للفئات المهنية. وقد صدر مؤخرا باللغة الإنكليزية كتيب عنوانه التدريب في مجال حقوق الإنسان: دليل تدريب المهنيين في مجال حقوق الإنسان، وهو الدليل السادس في هذه السلسلة^(١).

٣٧- واستمر العمل على وضع مجموعات الدورات التدريبية السبع المخصصة للقائمين برصد حقوق الإنسان وموظفي حفظ السلم والقضاة والمحامين وموظفي السجون ومدرسي المرحلتين الابتدائية والثانوية والصحفيين والمنظمات غير الحكومية على الصعيدين الوطني والمحلي. وخطط لمجموعات الدورات التدريبية المخصصة للقائمين برصد حقوق الإنسان ولموظفي السجون بحيث توضع في صيغها النهائية بحلول عام ٢٠٠٠. وتعمل المفوضية على وضع هذه المواد بالتعاون الوثيق مع الخبراء والمنظمات ذات الصلة. وعلى سبيل المثال، فقد عقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ اجتماع للخبراء لاستعراض مشروع مجموعة الدورات التدريبية المخصصة للمدرسين.

واو - إدماج البعد المتعلق بالفوارق بين الجنسين والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في برنامج التعاون التقني

٣٨- نظمت المفوضية سلسلة من الحلقات التدريبية، مدة كل منها يومان، خصصت لموظفيها. وتناولت هذه الحلقات التدريبية المفاهيم والأطر المتعلقة بالفوارق بين الجنسين، وعلاقة ذلك بحقوق الإنسان للمرأة، والتطبيق العملي لهذه المفاهيم والأطر على عمل المفوضية على كل صعيد. وعقدت ثلاث حلقات تدريبية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، وعقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ حلقتان تدريبيتان إضافيتان ودورة متابعة شارك فيها مشاركون من الحلقات الدراسية التي عقدت في كانون الثاني/يناير. وإضافة إلى هذه الحلقات الدراسية، وضعت المفوضية مشروع قائمة مرجعية لتيسير عملية إدماج منظوري كل جنس من الجنسين في جميع جوانب عمل المفوضية.

زاي - التنظيم والإدارة والتمويل

٣٩- أنشئ مجلس أمناء صندوق التبرعات في عام ١٩٩٣ عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٨٧/١٩٩٣ لإسداء المشورة للأمين العام بشأن إدارة صندوق التبرعات وتشغيله والتشجيع على تقديم التبرعات للصندوق. ويتألف المجلس من الأعضاء التالية أسماؤهم: السيدة ليلي تكلا (مصر)؛ والسيد لويس بيرس أغيره (أوروغواي)؛ والسيد تومس هامبرغ (السويد)؛ والسيدة كينهيده موشاكوجي (اليابان)؛ والسيد كريستوف سكوبيشفسكي (بولندا). ويقوم منسق صندوق التبرعات بوظيفة أمين المجلس.

٤٠- وعقد المجلس في عام ٢٠٠٠ دورتيه الثالثة عشرة والرابعة عشرة في الفترتين من ١٩ إلى ٢١ حزيران/يونيه ومن ١١ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر على التوالي. ونظر المجلس أثناء دورتيه، ومن خلال المراسلات، في ١٥ اقتراحاً بمشروع جديد واستعرض ٥ مشاريع تم إنجازها وتقييمها مؤخراً ونظر في حالة تنفيذ ٤ مشاريع وأنشطة جارية وناقش أولويات المشاريع وصيغها وإجراءاتها ومسائل مواضيعية ودرس المسائل المالية والإدارية المتعلقة بالصندوق وناقش جهود المجلس في جمع التبرعات.

٤١- ويأتي التمويل الأساسي لأنشطة التعاون التقني من صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، كما يتم تمويل هذه الأنشطة جزئياً من الميزانية العادية للأمم المتحدة للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. وترد في المرفق المعلومات المالية المتعلقة بصندوق التبرعات. وتقوم أمانة صندوق التبرعات بإعداد تقارير عن حالة الأنشطة والتبرعات ويمكن الإطلاع عليها عند الطلب.

٤٢- وكجزء من استراتيجية جمع التبرعات، استحدثت المفوضية النداء السنوي العالمي لجمع التبرعات. والنداء السنوي لعام ٢٠٠١، الذي بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، يقدم عرضاً شاملاً للأنشطة المقررة، ويؤمل أن

يشجع على التمويل بشكل يمكن التنبؤ به بدرجة أكبر وفي الوقت المناسب وأن يتيح تخطيط الأنشطة على الأجل الأطول. ويشمل النداء السنوي مشاريع يمولها صندوق التبرعات للتعاون التقني.

الحاشية

(١) سلسلة التدريب المهني رقم ٦ (HR/P/PT/6)، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.00.XIV.1.

المرفق الأول

أنشطة التعاون التقني في عام ٢٠٠٠^(أ)

ألف - المشاريع المنجزة

١ - أنجزت المشاريع التالية أثناء عام ٢٠٠٠:

المشروع العالمي (GLO/96/AH/24) - إدماج منظور الفروق بين الجنسين في ممارسات وإجراءات التعاون التقني. وضع مشروع المبادئ التوجيهية بشأن بعثة تقييم المشروع وبعثة صياغة المشروع. كما وضع مشروع المبادئ التوجيهية بشأن بعثة تقدير الاحتياجات.

المشروع العالمي (GLO/96/AH/29) - إدماج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ممارسات وإجراءات التعاون التقني. وضع مشروع المبادئ التوجيهية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل الحلقات التدريبية.

المشروع العالمي (GLO/97/AH/01) - تعزيز حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة. أجرى التقييم الداخلي النهائي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.

المشروع الإقليمي لأفريقيا (RAF/99/AH/02) - تدريب الشرطة الإقليمية لمنظمة تعاون رؤساء الشرطة الإقليمية في الجنوب الأفريقي. هذه الحلقة التدريبية هي الأولى من نوعها المخصصة لرؤساء قوات الشرطة في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقد عقدت في غابوروني في شباط/فبراير ٢٠٠٠. التقييم: سيجري في نهاية المطاف استعراض داخلي للمشروع وتقييم مستقل له في سياق الرصد والتقييم الشاملين المتوخين في مشروع إنشاء مكتب البرامج الإقليمية للمفوضية في الجنوب الأفريقي.

مشروع أوغندا (UGA/96/AH/07) - تقديم الدعم لإنشاء مؤسسة وطنية. قدم الخبير الاستشاري الدولي تدريباً لكوادر مركز التوثيق والمعلومات التابع للجنة الأوغندية لحقوق الإنسان في دورة تدريبية عقدت في أوائل عام ٢٠٠٠. وعقدت في تموز/يوليه ٢٠٠٠ دورة تدريبية بشأن الوساطة. كما نظمت في تموز/يوليه جولة دراسية إلى اللجنة الأسترالية لتكافؤ الفرص وحقوق الإنسان. وفي الفترة من آب/أغسطس إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تم إنجاز وإقامة اختبار النظام المحوسب لمعالجة الشكاوى. وأُنجز في الفترة من آب/أغسطس إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ برنامج تدريب على الحاسوب من أجل المفوضين والموظفين الأوغنديين. وفي الفترة ذاتها، تم التعاقد مع خبير دولي في جلسات الاستماع العلنية، قام بتدريب عدة مفوضين وموظفين في هذا المجال. وقامت مجموعة ثانية من

المدرّبين من جامعة ماكيريري بزيارة للمفوضية الأسترالية في الفترة من ٣ تموز/يوليه إلى نهاية أيلول/سبتمبر. وكان المفوضون والموظفون قد أوفدوا قبل ذلك في جولة زمالة إلى أستراليا لدراسة كيفية معالجة تلك المفوضية استفسارات الجمهور وكيفية قيامها بالوساطة، وقاموا بتدريب مفوضين آخرين وموظفين كبار استناداً إلى ما لديهم من خبرات. وأجريت جولة زمالة مماثلة إلى جنوب أفريقيا. وتم التعاقد مع خبراء وطنيين ودوليين في عمليات الرصد. ونظم برنامج تدريبي في الفترة من ١٦ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. واستكملت الأعمال التحضيرية لعقد الجلسة العلنية المعنية بالإعاقة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وانتهى هذا المشروع في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وسيتم بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراء تقييم نهائي في الربع الأول من عام ٢٠٠١.

المشروع الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (RAS/98/AH/16) - تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ: وضع برنامج تدريبي بشأن أساليب التحقيق. تم وضع برنامج تدريبي بشأن أساليب التحقيق.

المشروع الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (RAS/99/AH/15) - النهوض بالقدرات الوطنية على التوعية بحقوق الإنسان في شمال شرق آسيا. أعدت مجموعة مواد تدريبية. وعقدت حلقة تدريبية في سيؤول في الفترة من ١ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وأجري تقييم للمشروع ضمن التقييم الشامل لإطار طهران.

المشروع الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (RAS/99/AH/24) - النهوض بالقدرات الوطنية على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في إقليم آسيا والمحيط الهادئ: خطط العمل الوطنية للتوعية بحقوق الإنسان. عقدت حلقة تدريبية في طوكيو في الفترة من ١٧ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وأُنجزت أنشطة هذا المشروع، وجرى تقييمه كجزء من التقييم الشامل لإطار طهران.

المشروع الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (RAS/99/AH/26) - حلقة تدريبية فيما بين الدورات بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. عقدت هذه الحلقة التدريبية في صنعاء في الفترة من ٥ إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠. وجرى تقييم لهذا المشروع كجزء من التقييم الشامل لإطار طهران.

المشروع الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (RAS/00/AH/05) - الترتيب الإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في إقليم آسيا والمحيط الهادئ. جرى التقييم على امتداد فترة ثلاثة أسابيع في آب/أغسطس^(ب).

المشروع الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (RAS/00/AH/07) - النهوض بدور البرلمان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في شمال شرق آسيا. كان الغرض من هذا المشروع تيسير ودعم إقامة حلقة تدريبية في

إقليم شمال شرق آسيا الفرعي بشأن البرلمانات وحقوق الإنسان، بالتعاون مع حكومة منغوليا والاتحاد البرلماني الدولي. وعقدت هذه الحلقة التدريبية في أولانباتار في الفترة من ٩ إلى ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٠^(ب).

المشروع الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (RAS/00/AH/13) - تدريب المؤسسات الوطنية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. عقدت في مانيلا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ دورة تدريبية مدتها أسبوع واحد بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المشروع الإقليمي لأوروبا (RER/99/AH/13) - الإبحار وحماية حقوق الأشخاص المتجر بهم: التعاون مع مجلس أوروبا في مجال الأنشطة الوقائية. نظم مجلس أوروبا سلسلة من الدورات التدريبية على امتداد فترة خمسة أشهر من أجل الفئة المستهدفة الأساسية. ونظمت في أثينا في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ تموز/يوليه حلقة دراسية دولية بشأن "مكافحة الاتجار بالبشر في جنوب أوروبا/أوروبا الشرقية".

مشروع لاتيفيا (LAT/95/AH/17) - تنمية طاقات المكتب الوطني لحقوق الإنسان^(ب).

المشروع الإقليمي لأمريكا اللاتينية (RLA/99/AH/22) - المساعدة التحضيرية على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، عقدت في كيتو في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ حلقة تدريبية من أجل الموظفين الحكوميين والمؤسسات الوطنية وممثلي المجتمع المدني. مشروع هاييتي (HAI/95/AH/03) - بناء القدرات المؤسسية في القطاع القانوني ودعم اللجنة الوطنية للحقيقة. أوقف هذا المشروع عندما توقفت الوكالة الدولية المنفذة له، وهي البعثة المدنية الدولية للتحقيق في هاييتي، عن العمل.

مشروع السلفادور (ELS/95/AH/10) - التدريب والتوثيق تعزيزا لحقوق الإنسان؛

و(ELS/95/AH/28) - الشرطة وحقوق الإنسان. جرى التقييم النهائي في تموز/يوليه ٢٠٠٠^(ب).

مشروع غواتيمالا (GUA/96/AH/13/Add.1) - تعزيز القدرات الوطنية في ميدان حقوق الإنسان. عقدت اجتماعات منتظمة مع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بغية ضمان إدماج حقوق الإنسان في جميع مجالات الحياة في البلد. وقدم دعم للجنة رئاسة الجمهورية التي تتولى تنسيق السياسة التنفيذية في ميدان حقوق الإنسان. وجرى التقييم النهائي في تموز/يوليه ٢٠٠٠^(ب).

مشروع السلفادور (ELS/00/AH/01) - عقدت في أيار/مايو حلقة تدريبية واحدة من أجل ضباط الشرطة. وعلاوة على ذلك، عقدت حلقة تدريبية من أجل إعادة النظر في التشريع المتعلق بالأطفال، كما نظم

برنامج تدريبي من أجل مدربي الشرطة. واستمر التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان. وجرى التقييم النهائي في تموز/يوليه ٢٠٠٠^(ب).

مشروع غواتيمالا (GUA/00/AH/03) - تعزيز القدرات الوطنية في ميدان حقوق الإنسان. كان هذا المشروع بمثابة جسر واصل بالمشروع (GUA/96/AH/13) ومقيم له. وواصل الموظفون المحليون إسداء المشورة بشأن مسائل حقوق الإنسان لفريق الأمم المتحدة القطري ولممثل الأمم المتحدة المقيم. وجرى التقييم النهائي في تموز/يوليه ٢٠٠٠^(ب).

باء - المشاريع قيد التنفيذ^(ج)

١ - المشاريع العالمية

٢ - المشاريع العالمية قيد التنفيذ

GLO/95/AH/16 - تقديم الدعم لتنفيذ عقد الأمم المتحدة للتوعية بحقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤)

تاريخ موافقة المفوضية: ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦

الوكالة المنفذة: المفوضية

الوكالة المتعاونة: اليونسكو

مساهمة المفوضية: ٢٠٠ ٨٥٧ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: جرى تقييم للمشروع، والتقرير متاح للاطلاع عليه. ونظم اجتماع للخبراء بشأن دورات تدريبية للمدرسين في مجال حقوق الإنسان. وتم التعاقد في شباط/فبراير ٢٠٠٠ مع خبير توثيق في مجال حقوق الإنسان. وتم شراء معدات حاسوب في آذار/مارس ٢٠٠٠. وأجريت في الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه ٢٠٠٠ دراسة استقصائية على نطاق العالم للتوعية بحقوق الإنسان. وعقد في الفترة من تموز/يوليه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٠ محفل مباشر على الحاسوب بشأن التقييم العالمي لمنتصف العقد. وعقد اجتماع للخبراء لمدة ثلاثة أيام في آب/أغسطس. وتولت المفوضية وثلاثة خبراء استشاريين إعداد التقرير عن التقييم العالمي لمنتصف العقد. وتم التعاقد مع أحد الخبراء الاستشاريين لإدارة مشروع مساعدة المجتمعات المحلية معاً (وهو مشروع لا يزال قيد التنفيذ). كما تم التعاقد مع أحد خبراء التوثيق ليتولى وضع قاعدة البيانات وجمع الموارد بشأن التوعية بحقوق الإنسان (وهو مشروع لا يزال قيد التنفيذ). وتم شراء ما يلزم من أثاث/معدات/لوازم من أجل عملية جمع الموارد.

وقدمت مساهمة جوهرية في مؤتمر القاهرة الإقليمي المعني بالتوعية بحقوق الإنسان في الإقليم العربي (في شكل موظفين وأربعة خبراء استشاريين، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠).

GLO/97/AH/20 - تدابير مؤقتة لإدماج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ممارسات وإجراءات التعاون التقني

تاريخ موافقة المفوضية: ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٨

مساهمة المفوضية: ٦٧ ٨٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: تلقى خبيران استشاريان جديداً عقديهما، اللذين سيدومان من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠١. وسيتولى هذان الخبيران الاستشاريان وضع كتيب إرشادي للأخصائيين في مجال حقوق الإنسان يتناول إدماج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أعمال اللجان الوطنية لحقوق الإنسان.

GLO/98/AH/10 - إدماج حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة: تعزيز الطاقات الوطنية لتدريب العسكريين والشرطة في وحدات السلم في مجال حقوق الإنسان

تاريخ موافقة المفوضية: ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨

مساهمة المفوضية: ١٦٥ ٨٧٨ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: عقدت دورة تدريبية واحدة لمدربي العسكريين والشرطة في موضوعات حفظ السلم وحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية.

GLO/99/AH/25 - القضاء على الاتجار بالأشخاص وحماية حقوق الأشخاص الذين يتم الاتجار بهم: مشروع عالمي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١

تاريخ موافقة المفوضية: ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

مساهمة المفوضية: ١ ٤٥٣ ٢٩٣ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: تدخلت المفوضية ومفوضيتها في رابطة التعاون الإقليمي في جنوب آسيا وعملية فيينا واقترحتا توصيات من أجل تحسين النصوص قيد النظر. وشارك ممثلون للمفوضية في الحلقات الدراسية والمؤتمرات الدولية والإقليمية التي عقدت بشأن موضوع الاتجار. وبعثت المفوضية برسالة إلى ندوة منطقة آسيا والمحيط الهادئ المعنية بالاتجار

بالأشخاص التي عقدت في طوكيو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وشارك ممثلون للمفوضية في دورات اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي عقدت لمناقشة البروتوكولين المقترحين بشأن الاتجار بالنساء والأطفال وتهريب المهاجرين، وقدموا مداخلات في هذه الدورات. وشارك ممثل للمفوضية في حلقة دراسية عقدت في أثينا في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ للتباحث بشأن خطة عمل إقليمية للعمل المنسق على مكافحة الاتجار بالبشر في جنوب شرق أوروبا، وذلك في سياق مشروع مشترك بين المفوضية ومجلس أوروبا. ويضطلع المكتبان الميدانيان في كمبوديا والبوسنة في أنشطة وقائية وأنشطة توعية مع المجتمعات المحلية في البلدين المذكورين.

٢- إقليم أفريقيا

٣- فيما يلي المشاريع الإقليمية قيد التنفيذ في أفريقيا:

RAF/96/AH/30. تدعيم قدرات إقليم أفريقيا لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تاريخ موافقة المفوضية: ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

الوكالة المنفذة: اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

الوكالة المتعاونة: منظمة الوحدة الأفريقية

مساهمة المفوضية: ٣٨١ ٩٤٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: عقد في بانجول يومي ١٢ و١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ اجتماع للخبراء لوضع كتيب إرشادي عن الميثاق الأفريقي. وجرت الأعمال التحضيرية لبعثة لتقييم المشروع، إلا أنه تم تأخير هذه البعثة بسبب قيود إدارية ومالية:

RAB/96/AH/14. تدعيم قدرات المنظمات العربية غير الحكومية في ميدان حقوق الإنسان

تاريخ موافقة المفوضية: ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

مساهمة المفوضية: ١٩٣ ٦٢٨ دولارا من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: نظم في عمان في الفترة من ١ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٠ برنامج لتدريب ٢٣ مدرباً في مجال حقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن والاتحاد النسائي الأردني. كما نظم في الفترة من ٢ إلى ١٧ أيار/مايو مع المنظمين ذاتيهما برنامج لتدريب ٢٣ مدرباً في مجال حقوق الإنسان تابعين لعشرين منظمة غير حكومية من الأردن والجزائر وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب واليمن. وعقدت في تونس في الفترة من ١ إلى ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠ الحلقة الدراسية الإقليمية العاشرة للتدريب في مجال حقوق الإنسان أطلق عليها "عنتاوي - ١٠" وهو اسم مؤسس المعهد العربي لحقوق الإنسان، وشارك فيها ٢٣ من رؤساء المنظمات غير الحكومية وأعضاء من بلدان عربية مختلفة. ونظم في صنعاء في الفترة من ٧ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ برنامج مدته أسبوعان لتدريب ٢٠ - ٢٥ مدرباً في مجال حقوق الإنسان، تم التركيز فيه على وضع وتقديم وتقييم برامج وأنشطة تدريبية في بلد كل منهم.

٤ - وفيما يلي المشاريع الوطنية قيد التنفيذ في إقليم أفريقيا:

مشروع ملاوي

MLW/95/AH/34. تعزيز العملية الديمقراطية

تاريخ موافقة المفوضية: ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦

الوكالة المنفذة: وزارة العدل

مساهمة المفوضية: ٣٧٨ ٧٨٦ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: تمت ترجمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى اللغة التشيتشوا. وقدمت إلى أحد أعضاء لجنة ملاوي لحقوق الإنسان منحة لحضور مؤتمر الرباط المعني بالمؤسسات الوطنية الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. كما استفاد أحد أعضاء اللجنة المذكورة وموظفوها مما أتاحته لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان في أيار/مايو ٢٠٠٠ من تدريب/زمالات في مجال حقوق الإنسان. وعقدت في إطار هذا المشروع ثلاث حلقات تدريبية، هي: '١' حلقة تدريبية لموظفي القضاء بشأن حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل، عقدت في معهد ملاوي للإدارة في ليلونغوي يومي ٧ و ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠؛ '٢' حلقة تدريبية لكبار موظفي السجون بشأن حقوق الإنسان وخدمات السجون، عقدت في المعهد المذكور في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠؛ '٣' حلقة تدريبية لأعضاء لجنة حقوق الإنسان والموظفين القضائيين والجمع المدني بشأن تسوية المنازعات وحقوق الإنسان، عقدت في الفترة من ٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

مشروع المغرب

MOR/96/AH/20. إدراج مناهج حقوق الإنسان في التعليم الابتدائي والثانوي

تاريخ موافقة المفوضية: ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧

الوكالة المنفذة: وزارة التعليم والوزارة المكلفة بحقوق الإنسان

مساهمة المفوضية: ٣٢٦ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: حتى الآن، عقدت في الفترتين من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه ١٩٩٩ ومن كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ٣٤ دورة تدريبية من أصل ٧٥ دورة مقررة في خطة العمل. وكانت هذه الدورات مخصصة لمفتشي المدارس الابتدائية والثانوية، وضمت ٨١٩ ١ مشاركا ومدربا. وكان من المزمع عقده ٤١ دورة مماثلة أخرى أثناء النصف الثاني من عام ٢٠٠٠، إلا أنها تأخرت لأسباب إدارية وفنية.

مشروع ناميبيا

NAM/96/AH/10. المساعدة على تطبيق معايير حقوق الإنسان

تاريخ موافقة المفوضية: ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧

الوكالة المنفذة: وزارة العدل

مساهمة المفوضية: ٢٩٣ ٨٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: عقدت دورة تدريبية مخصصة لدوائر خدمات السجون بشأن حقوق الإنسان. وعقدت في تموز/يوليه دورتان تدريبيتان في مجال حقوق الإنسان من أجل خدمات السجون. كما قدمت لضباط شرطة الهجرة دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان. ونظمت دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان من أجل أمناء سر الزعماء التقليديين (في الفترات من ١٩ إلى ٢٣ حزيران/يونيه، ومن ٣ إلى ٧ تموز/يوليه، ومن ١٨ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر). وكلف خبير التوثيق في مركز حقوق الإنسان والتوثيق بتقديم دورة تدريبية في مجال الإنترنت في الشبكة الدولية لحقوق الإنسان بكندا، عقدت في الفترة من ٣ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠. كما دعم المشروع إعداد وتعميم "كتيب عن السلطات التقليدية في ناميبيا الجديدة". وعقدت في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ حلقة تدريبية من أجل الموظفين القضائيين.

مشروع جنوب أفريقيا

SAF/96/AH/16. التعزيز المؤسسي لحقوق الإنسان

تاريخ موافقة المفوضية: ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧

الوكالة المنفذة: وزارة العدل

مساهمة المفوضية: ٦٢٧ ٠١٤ ١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: إن المساعدة التي قدمت إلى جامعة فورت هير قد أنجزت بدعم من قسم أوليفر تمبو لحقوق الإنسان في اليونسكو. وقدم دعم للجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان من أجل المساعدة على إنشاء مركز للتدريب في مجال حقوق الإنسان وصياغة سياسة نازمة لإجراءات تقديم الشكاوى المتعلقة بإجراءات تقديم التقارير. ووضع نص كتيب تدريبي من أجل مكتب قاضي التفتيش وزوار السجون المستقلة. وقدمت مساعدة لكلية القضاء من أجل تنفيذ برنامج تدريبي لتحسين قدرات الموظفين القضائيين. ويجري تقديم الدعم إلى لجنة إعادة الأراضي وكلية القضاء من أجل وضع كتيبات تدريبية. ويساعد موظفو المشاريع مؤسسات شتى فيما يتعلق بعمليات الإخلاء وضمان الحياة.

مشروع مدغشقر

MAG/95/AH/10. تعزيز القدرات الوطنية في ميدان حقوق الإنسان

تاريخ موافقة المفوضية: ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

مساهمة المفوضية: ١٥٣ ٤٥٣ دولارا من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: أقيمت دورة تدريبية للمدرسين في الفترة من ١٧ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، تم تزويد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة العدل بلوازم مكتبية (حواسيب، طابعات). وفي الفترة نيسان/أبريل - أيار/مايو، نظمت دورة تدريبية مدتها أسبوع من أجل أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمساعدة خبير استشاري دولي في مجال حقوق الإنسان. وقدمت هبات إلى ممثلين عن الحكومة (وزارة العدل والمنظمات غير الحكومية). وأعدت وثائق في مجال حقوق الإنسان من أجل وزارة العدل واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وعين خبيران استشاريان وطنيان لدراسة الجوانب ذات الصلة من التشريع الوطني في ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

مشروع سيراليون

SIL/97/AH/23. تعزيز المبادرات الشعبية للتوعية بحقوق الإنسان

تاريخ موافقة المفوضية: تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨

الوكالة المنفذة: وحدة حقوق الإنسان في بعثة مراقبي الأمم المتحدة إلى سيراليون

مساهمة المفوضية: ٨٤ ٩٨٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: تتولى الإشراف على المشروع وحدة حقوق الإنسان في بعثة مراقبي الأمم المتحدة إلى سيراليون. وتأخر التنفيذ بسبب الأحداث المحلية.

مشروع غابون

GAB/98/AH/01. تنمية القدرات الوطنية على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تاريخ موافقة المفوضية: ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨

مساهمة المفوضية: ٦٨١ ٦٥٧ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ حلقة تدريبية بشأن تقديم التقارير.

مشروع المغرب

MOR/98/AH/08. مركز التوثيق والإعلام والتدريب في مجال حقوق الإنسان

تاريخ موافقة المفوضية: ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩

مساهمة المفوضية: ٤٨٠ ٠٠٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: قامت المفوضية في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بتدشين مركز التوثيق والإعلام والتدريب في مجال حقوق الإنسان. وأوفد خبير استشاري دولي إلى المغرب في بعثة مدتها أسبوعان (٢٩ أيار/مايو-٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠) للمساعدة على تدشين المركز ووضع الصيغة النهائية لنظامه الأساسي وإقامة مجلس فني (لجنة رصد) وبرمجة الأنشطة وفقاً لما تم تحديده من أهداف وما نشأ من توقعات في المجتمع المدني. كما أوفد الخبير الاستشاري ذاته في بعثة متابعة (١-٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠) تم التركيز فيها على المجلس الفني وبرنامج الأنشطة المقرر وضعه لعام ٢٠٠١. وأوفد خبير استشاري دولي آخر إلى المغرب (٣-١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠) بغية إقامة المكون التوثيقي

والإعلامي للمركز (مكتبة، قاعدة بيانات، وثائق متخصصة في حقوق الإنسان، ثبوت مرجعية، كتيبات إرشادية، وما إلى ذلك).

مشروع تشاد

CHD/98/AH/19. مشروع مرحلي لتعزيز حقوق الإنسان وحسن الإدارة

تاريخ موافقة المفوضية: ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠

تاريخ موافقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠

مساهمة المفوضية: ٦٨٠ ٤٣١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: عقدت في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ حلقة تدريبية بشأن القواعد النموذجية الدنيا في ميدان الاعتقال وزيارة السجون. وكانت هذه هي المرحلة الابتدائية في عملية مدتها عدة شهور تشمل حلقات دراسية وتدريبية في هذا الميدان.

مشروع الصومال

SOM/99/AH/05. بناء وتدعيم القدرات والهياكل الأساسية المحلية والوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مع إدماج حقوق الإنسان في أعمال وكالات الأمم المتحدة في الصومال

تاريخ موافقة المفوضية: ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٩

الوكالة المنفذة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الصومال

مساهمة المفوضية: ١ ٤٥٦ ٥٧٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: أوفد موظف حقوق الإنسان إلى جنيف لتلقي تدريباً سابقاً لإفادته إلى الميدان، وأوفد بعد ذلك إلى الميدان في نيروبي. وأوفد موظف حقوق الإنسان في ثلاث بعثات إلى الصومال، كانت إحداها لدعم الخبر المستقل. وأقيمت آليات لجمع المعلومات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. ولا يزال يجري بذل جهود في سبيل إدماج حقوق الإنسان في صلب أعمال وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وتم تعيين العديد من المنظمات غير الحكومية التي من المقرر أن تستفيد من المساعدة المقدمة من خلال المشروع. وفي حزيران/يونيه، ترجم إلى الصومالية التقرير الأخير للخبير المستقل إلى لجنة حقوق الإنسان وقرار اللجنة بشأن الصومال، ووزع في الصومال. وفي تموز/يوليه، حضر موظف شؤون الإنسان المؤتمر الوطني الصومالي للسلم الذي عقد في جيبوتي بهدف تسوية

التراع والإعداد لإقامة حكومة مركزية في الصومال؛ وشارك هناك في مشاورات بشأن صياغة ميثاق الدستور وتقديم توصيات بتضمينه المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وبحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر، أنجز مكتب المفوضية في الصومال تنفيذ ثمانية مشاريع بشأن حقوق الإنسان في أرض الصومال وبونت لاند (شمال الصومال) تركز على حقوق المرأة وحقوق الطفل. وفي مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، قررت المفوضية وضع كتيب إرشادي بشأن التدريب في مجال حقوق الإنسان يتوقع أن تشترك المفوضية واليونسكو في نشره.

مشروع سيراليون

SIL/00/AH/02. تقديم الدعم للمرحلة التحضيرية للجنة سيراليون للحقيقة والمصالحة

تاريخ موافقة المفوضية: ٩ أيار/مايو ٢٠٠٠

مساهمة المفوضية: ٨٤٦ ٩٣٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: المشروع حاليا في مرحلته الابتدائية.

مشروع السودان

SUD/00/AH/12. تقديم المساعدة إلى السودان في ميدان حقوق الإنسان

تاريخ موافقة المفوضية: ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠

مساهمة المفوضية: ١٧٩ ١٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: المشروع حاليا في مرحلته الابتدائية.

مشروع رواندا

RWA/00/AH/14. تنمية قدرات لجنة رواندا لحقوق الإنسان

تاريخ موافقة المفوضية: ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠

مساهمة المفوضية: ١٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: المشروع حاليا في مرحلته الابتدائية.

٣- إقليم آسيا والمحيط الهادئ

٥- فيما يلي المشاريع الإقليمية قيد التنفيذ في إقليم آسيا والمحيط الهادئ:

RAS/99/AH/01. النهوض بالقدرات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في إقليم آسيا والمحيط الهادئ: خطط العمل الوطنية

تاريخ موافقة المفوضية: ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩

الوكالة المنفذة: المفوضية

مساهمة المفوضية: ١٩١,٤٠ ١٨٧ من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: تم نشر المشروع النهائي للكتيب من أجل المشاورات الواسعة النطاق. وجرت، إضافة إلى ذلك، أعمال تحضيرية فيما يتعلق بتمويل عمليات التحرير والتصميم والترجمة.

RAS/00/AH/08. الاجتماع السنوي الخامس لمحفل آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

تاريخ موافقة المفوضية: ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

الوكالة المنفذة: المفوضية

مساهمة المفوضية: ١٧٧ ٨١ من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: المؤسسة المسؤولة عن هذا المشروع هي لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا. وعقد الاجتماع السنوي الخامس لمحفل آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الفترة من ٧ إلى ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٠ في روتونيا.

٦- وفيما يلي المشاريع الوطنية قيد التنفيذ في إقليم آسيا والمحيط الهادئ:

مشروع بوتان

BHU/95/AH/20. تعزيز القدرة الوطنية في ميدان حقوق الإنسان

تاريخ موافقة المفوضية: ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

الوكالة المنفذة: المفوضية

مساهمة المفوضية: ٦٠٠ ٢٩٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: ما زال تقديم الوثائق لمكتبة المحكمة العالية مستمرا. ويجري الإعداد لتقديم زمالتين لموظفتين في الشرطة. ومن المقرر أن يدوم برنامج الزمالة ١١ أسبوعا في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وجرى تقييم نهائي للمشروع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

مشروع نيبال

NEP/95/AH/21. تعزيز إقامة العدل وبناء القدرة الوطنية في مجال حقوق الإنسان

تاريخ موافقة المفوضية: ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦

الوكالة المنفذة: المفوضية

الوكالة المتعانة: وزارة الخارجية

مساهمة المفوضية: ٤٤١ ٠٥٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: قدم خبيران استشاريان محليان في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ مشروعا لكتيب تدريب في مجال حقوق الإنسان يتم ادخاله في مناهج كلية الشرطة الوطنية؛ وما زال يتعين على وزارة الخارجية أن تقدم تعليقاتها عليه. وقام فريق الأمم المتحدة القطري باختيار عشرة مشاريع لتلقي منح مالية من المفوضية من خلال اليونسيف، على أن تتولى تنفيذها منظمات غير حكومية في مناطق نائية. وتم ايفاد بعثة تقييم نهائي في الفترة من ٢٠ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠؛ ومن المقرر صدور تقرير التقييم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

مشروع فلسطين

PAL/95/AH/24. دعم سيادة القانون

تاريخ موافقة المفوضية: ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦

الوكالة المنفذة: المفوضية

مساهمة المفوضية: ٢٢٣ ٢٠٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: شارك موظفو المفوضية في عدد من الدورات التدريبية والحلقات التدريبية والمؤتمرات، وذلك على النحو التالي: '١' الدورات التدريبية: برنامج مدته أسبوع في مجال الإدارة الاستراتيجية الرفيعة المستوى نظمته الشرطة الدانمركية، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، والمفوضية؛ دورة إدارة من أجل ١٢٥ من ضباط الشرطة الفلسطينيين في أريحا؛ دورة تدريبية نظمها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من أجل طلاب في كلية الحقوق بجامعة الأزهر؛ دورة تدريبية للناشطين في مجال حقوق الإنسان نظمها إحدى المنظمات غير

الحكومية؛ دورة تدريبية نظمتها اللجنة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطنين من أجل موظفين مدنيين في السلطة الفلسطينية وأحزاب سياسية وموظفين في المجلس التشريعي الفلسطيني؛ '٢' الحلقات التدريبية: حلقة تدريبية بشأن العنف ضد المرأة نظمها مركز شؤون المرأة؛ حلقة تدريبية بشأن وضع مشروع مدونة للأجراءات الجنائية؛ حلقة تدريبية بشأن وضع استراتيجية للوزارة المنشأة حديثاً للمنظمات غير الحكومية وعلاقتها بهذه المنظمات؛ حلقة تدريبية بشأن العنف والتمييز ضد الأطفال نظمتها منظمة إنقاذ الطفولة. كما قامت المفوضية، بناء على طلب مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، بصياغة تقرير الاجتماع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن برنامج تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني. ومكتب المفوضية في الضفة الغربية مفتوح، وعين شخص واحد للعمل فيه. وعين خبراء للتدريب في مجال السجون، وجرى التدريب في هذا المجال في الفترة من تموز/يوليه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٠.

مشروع الفلبين

PHI/96/AH/23. حماية حقوق الطفل المتعارضة مع القانون

تاريخ موافقة المفوضية: ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩

الوكالة المنفذة: المفوضية

مساهمة المفوضية: ٩٩٠ ٤١٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: هذا مشروع مشترك مع اليونيسف. ويجري تنفيذه من خلال ١٨ من الشركاء المحليين. وجرى خلال عام ٢٠٠٠ عدد وافر من الأنشطة، منها حلقات دراسية وتدريبية في مجالات مثل إعادة النظر في القوانين وإصلاحها، وتوطيد أركان قضاء الأحداث، وتعزيز نظام بارانغاي القضائي، والإجراءات المجتمعية للحيلولة دون جنوح الأحداث، والتدخل أثناء الأزمات والمعاودة منها والإندماج مجدداً في المجتمع.

مشروع منغوليا

MON/98/AH/03. برنامج تدعيم الهياكل الأساسية الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تاريخ موافقة المفوضية: ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨

الوكالة المنفذة: المفوضية

مساهمة المفوضية: ٥٥١ ٢١٧ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: أنجزت في ثمانية مراكز إقليمية وفي أولانباتار سلسلة من الدورات التدريبية في مجال المعايير العالمية لحقوق الإنسان، من أجل ممثلي منظمات المجتمع المدني. وإضافة إلى ذلك، أجريت بحوث لتيسير حضور اثنين من أساتذة كلية الحقوق في الجامعة الوطنية المنغولية دورة في حقوق الإنسان في كازاخستان، عقدت في الفترة من تموز/يوليه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٠. وتم قبول أستاذ كلية الحقوق الوحيد الذي يتكلم اللغة الانكليزية لحضور دورة في حقوق الإنسان عقدت في جامعة أوترخت في الفترة من آب/أغسطس إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. كما قبل أحد أساتذة كلية الحقوق للمشاركة في دورة في حقوق الإنسان في وارسو، عقدت في الفترة من ٩ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وفي الفترة من ٢١ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر، حضر أحد أساتذة الجامعة الوطنية المنغولية دورة صيفية في حقوق الإنسان عقدت في هولندا. ووزعت مواد عن حقوق الإنسان في معرض كتب حقوق الإنسان الذي أقيم في أولانباتار يومي ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وعقدت في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر حلقة تدريبية للمدرسين في مجال حقوق الإنسان.

مشروع إندونيسيا

INS/98/AH/11. دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية لإندونيسيا بشأن حقوق الإنسان - المرحلة الأولى

تاريخ موافقة المفوضية: ٤ آذار/مارس ١٩٩٩

الوكالة المنفذة: المفوضية

مساهمة المفوضية: ٩٥٢ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: تم توفير خبر للمساعدة على التدريب الاستقصائي وغيره من المسائل، بما فيها اللجنة الوطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية. وكان النائب العام ووزير شؤون حقوق الإنسان يستشاران بانتظام ويدعمان في عمليهما. وتم الاتصال بالمنظمات غير الحكومية المحلية، لا سيما المنظمات النسائية منها. كما قدم دعم لنشر كراسات احتفالا بعام ٢٠٠٠ بوصفه السنة الدولية لثقافة السلم. وعقد المجتمع الدولي في جاكرتا اجتماعات منتظمة ركزت على حالة حقوق الإنسان. وتم تزويد مكتب المفوضية بجنييف بتقارير مستكملة وتحليلية عن حالة حقوق الإنسان.

مشروع إندونيسيا

INS/00/AH/061. النهوض بقدرة جهاز إقامة العدل في إندونيسيا الذي يتولى المحاكمة على انتهاكات حقوق الإنسان

تاريخ موافقة المفوضية: ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠

الوكالة المنفذة: المفوضية

مساهمة المفوضية: ٢٠٩ ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: تم تعيين مرشحين لمنصب المستشار الفني. وأسديت مشورة مستمرة بشأن مشروع التشريع الخاص بحقوق الإنسان.

٤ - أوروبا الوسطى والشرقية/رابطة الدول المستقلة

٧- فيما يلي المشاريع الوطنية قيد التنفيذ في إقليم أوروبا الوسطى والشرقية/رابطة الدول المستقلة:

مشروع أذربيجان

AZE/95/AH/12. تدعيم القدرات والهياكل الأساسية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تاريخ موافقة المفوضية: ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٨

الوكالة المنفذة: وزارة العدل

مساهمة المفوضية: ٤٠٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: ما زال يجري نسخ مواد في مجال حقوق الإنسان باللغة الأزرية. وعقدت في باكو في الفترة من ٢ إلى ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ حلقة دراسية من أجل المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. وأوفد موظف مكتب أذربيجان بالمفوضية في بعثة في أيار/مايو ٢٠٠٠. وأوصت لجنة استعراض المشاريع بإخضاع المشروع لتقييم خارجي متعمق بعد الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر. وعقدت لجنة التوجيه المعنية بالمشاريع المحلية اجتماعا في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر.

مشروع أرمينيا

ARM/95/AH/11. تدعيم القدرات لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تاريخ موافقة المفوضية: ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦

الوكالة المنفذة: إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية

مساهمة المفوضية: ٢٣٢ ٢١٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: جرت محليا متابعة أنشطة خطة العمل الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويتوقع إجراء بعثة مستقلة لتقييم المشروع في الفترة من ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

مشروع جورجيا

GEO/95/AH/13. تدعيم القدرات والهياكل الأساسية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تاريخ موافقة المفوضية: ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

الوكالة المنفذة: وزارة الخارجية

مساهمة المفوضية: ٣٩٧ ٧١٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: عقدت في أبخازيا بجورجيا حلقات دراسية مدتها أسبوع خصصت للمربين وتناولت تدريس حقوق الإنسان. ونظمت مناقشتا طاولة مستديرة تم بثهما تلفزيونيا وشارك فيهما خبراء استشاريون دوليون. ووزعت الوثائق الخاصة بمكتبات الإذاعة. وسلم الشريكان المنفذان منشورات وكتبا تم شراؤها تتناول حقوق الإنسان. وعقدت في أبخازيا في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ حلقة دراسية عن حقوق الإنسان خصصت للمنظمات غير الحكومية. ومنحت زمالتان، وأنهى أحد الموظفين الحكوميين دورة للحصول على شهادة الماجستير في القانون من جامعة لايدن (هولندا) كما أنهى أحد القضاة دورة في مجال حقوق الإنسان في جامعة بيرمنغهام (المملكة المتحدة). وشارك موظف المكتب في اجتماع للجنة التوجيه المعنية بالمشاريع عقدت في أوائل شهر أيار/مايو ٢٠٠٠ ونظمت في أبخازيا حلقة دراسية تدريبية من أجل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون (١٤-١٨ تشرين الأول/أكتوبر). ونظمت دورة تدريبية من أجل القضاة (٢٧-٣١ تشرين الأول/أكتوبر).

مشروع الاتحاد الروسي

RUS/97/AH/03. تطوير القدرة على التوعية بحقوق الإنسان

تاريخ موافقة المفوضية: ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩

الوكالة المنفذة: منظمة غير حكومية وطنية

مساهمة المفوضية: ٦٨٦ ٦٨٣ ٣ دولارا من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: عقد في موسكو في ٢٨ أيلول/سبتمبر اجتماع للخبراء بشأن التوعية بحقوق الإنسان، حضره خبراء دوليون ووطنيون. واجتمعت اللجنة التنفيذية للمشروع في موسكو بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

مشروع جمهورية مولدوفا

MOL/97/AH/19. دعم المبادرات الديمقراطية في ميدان حقوق الإنسان

تاريخ موافقة المفوضية: ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧

الوكالة المنفذة: المفوضية

مساهمة المفوضية: ١٤٧ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: قام كبير الخبراء الاستشاريين الدوليين في مؤسسات حقوق الإنسان وفي تصميم المنظمات ومواردها البشرية وتصميم البرامج وتنفيذها بزيارة مولدوفا لمدة ثلاثة أسابيع في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ وأُسبوعين في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وقام خبراء استشاريون دوليون ببعثات في كانون الثاني/يناير، وفي الفترة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، من أجل التدريب بشأن قضايا حقوق الإنسان وتقديم تقارير الدول إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وقام موظفو مركز مولدوفا لحقوق الإنسان بزيارة دراسية إلى جنيف بشأن إدارة مشروع مولدوفا (٢١ - ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٠). وعقد أثناء العام، في كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، اجتماعان استعراضيان ثلاثيان بشأن "تقديم الدعم لمبادرة الديمقراطية في ميدان حقوق الإنسان في جمهورية مولدوفا".

مشروع جورجيا

GEO/98/AH/22. تطوير قدرات مكتب المحامين المنتدبين في جورجيا

تاريخ موافقة المفوضية: ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٩

مساهمة المفوضية: ٥٧ ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: ما زالت المفوضية تسدي مشورة استراتيجية بشأن مسائل السياسة العامة وقضايا حقوق الإنسان الجوهريّة والقضايا المتعلقة بالموارد. كما أن كل ما تتيحه المفوضية من خبرة فنية ومشورة بشأن المؤسسات الوطنية يتم الأخذ به بانتظام في المشروع الأكبر نطاقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

مشروع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

MAC/99/AH/18. التوعية بحقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والثانوية

تاريخ موافقة المفوضية: ٢ أيار/مايو ٢٠٠٠

مساهمة المفوضية: ١٣٠ ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: وجهت رسالة إلى الحكومة أحيطت بها علما بأنه يجري القيام بالأعمال التحضيرية لتنفيذ المشروع، الذي سيبدأ في عام ٢٠٠١.

مشروع ألبانيا

ALB/99/AH/19. مساعدة تحضيرية من أجل بناء قدرات مستدامة في مجال تقديم التقارير عن معاهدات حقوق الإنسان

تاريخ موافقة المفوضية: ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠

مساهمة المفوضية: ٧٠ ٦٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: تم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ تعيين وفرز خبير استشاري دولي. وبدأ تنفيذ المشروع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

٥ - إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

٨- فيما يلي المشاريع الوطنية قيد التنفيذ في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي:

مشروع الأرجنتين

ARG/95/AH/33. تعزيز حقوق الإنسان

تاريخ موافقة المفوضية: ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

الوكالة المنفذة: مكتب وكيل وزارة الداخلية لحقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية

مساهمة المفوضية: ٣٣٥ ٢٥٧ دولارا من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: أعرب النظير الوطني في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ عن اهتمامه في تنفيذ الأنشطة التي لم يبت فيها بعد وتم تحديدها في اتفاق الخدمة الذي أبرم في آب/أغسطس ١٩٩٨. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وقعت الحكومة على اتفاق بشأن منحة جديدة.

مشروع بوليفيا

BOL/96/AH/14. تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تاريخ موافقة المفوضية: ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٨

مساهمة المفوضية: ٥٧٦ ٩٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: تم الاضطلاع ببعضي رصد في نيسان/أبريل وآب/أغسطس ٢٠٠٠. وفي الفترة من تموز/يوليه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٠، عقدت دورتان تدريبيتان بشأن حقوق الإنسان من أجل الشرطة والعسكريين. وقام موظفو المشروع بمساعدة الوزارات وغيرها من الجهات المستفيدة بشأن مسائل حقوق الإنسان، وذلك مثلاً، في إعداد التقارير عن حالة السكان الأصليين. وعقدت حلقات دراسية ضمن مجالات حقوق المرأة وتدريب ضباط الشرطة. ووضع منهاج لتدريس العسكريين عن مسائل حقوق الإنسان. وإن الآلية المشتركة بين المؤسسات والمعنية بالتنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني (اللجنة المشتركة بين المؤسسات) ما برحت تعقد اجتماعات على أساس منتظم (مرة في الشهر) منذ أيار/مايو.

مشروع نيكاراغوا

NIC/98/AH/14. الحق في الأمن: التدابير الوقائية في مجال الشرطة والمجتمع وفي مجال حقوق الإنسان

تاريخ موافقة المفوضية: ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

الوكالة المنفذة: وزارة الداخلية/الشرطة الوطنية

مساهمة المفوضية: ٣٥٧ ٠٨٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: جرت في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠ البعثة الأولى لمباشرة مشروع التدابير الوقائية في مجال الشرطة والمجتمع. واختير منسق المشروع. وتم إضفاء طابع منهجي على نتائج المشروع المشترك بين المفوضية ومعهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين والمتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وصورة الشرطة في المجتمع. وقد انتهى العمل تقريبا على توفير مواد تدريبية (١ ٥٠٠ كتيب إرشادي و٤ أشرطة فيديو قصيرة) من أجل ٣٢ دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان من المقرر عقدها من أجل ١ ٢٠٠ من ضباط الشرطة. وما زالت الدورات التدريبية مستمرة. وجرى تقييم لمعارف رجال الشرطة وقدراتهم ووزعهم وما يصادفونه من عقبات في تلبية احتياجات المحتجزين. وثمة دراسات جارية عن معارف عناصر الشرطة وقدراتهم ومدى استعدادهم وما يواجهونه من عقبات في التعامل مع النساء والأطفال.

مشروع إكوادور

ECU/99/AH/17. تعزيز القدرات الوطنية من خلال تنفيذ خطة العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان في إكوادور

تاريخ موافقة المفوضية: ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

مساهمة المفوضية: ٣٢٧ ٦٦٤ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: عقد الفريق العامل المعني بموضوع المواطنين المسنين حلقة دراسية وطنية بعنوان "تحليل الخطة المتعلقة بموضوع المسنين". كما عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ثلاثة أفرقة عاملة أخرى معنية بمواضيع معينة وهي: الفريق العامل المعني بموضوع التعليم، والفريق العامل المعني بموضوع السكان الأصليين، والفريق العامل المعني بموضوع حماية المستهلكين. وأقام المنسق الفني أربع دورات تدريبية عن "الديمقراطية وحقوق الإنسان" من أجل ٢٧ من أخصائيي حقوق الإنسان بجامعة غواياكيل.

مشروع المكسيك

MEX/00/AH/10. المرحلة الأولى من برنامج التعاون التقني للمكسيك

تاريخ موافقة المفوضية: ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٠

مساهمة المفوضية: ٨٠٦ ٣٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: يتوقع بدء التنفيذ في مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

جيم - مشاريع التعاون التقني التي بلغت مرحلة الصياغة

٩- فيما يلي مشروع التعاون التقني العالمي الذي بلغ مرحلة الصياغة:

GLO/00/AH/20. المرحلة الثانية من دعم تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتوعية بحقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤).

١٠- وفيما يلي مشروعا التعاون التقني اللذان بلغا مرحلة الصياغة في إقليم أفريقيا: RAF/99/AH/07 - حلقة عمل دون إقليمية بشأن خطة العمل الوطنية لغرب أفريقيا ووسط أفريقيا؛

جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. حلقة تدريبية بشأن خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان.

١١ - فيما يلي مشاريع التعاون التقني الوطنية التي بلغت مرحلة الصياغة في إقليم أفريقيا:

مشروع ليسوتو LES/98/AH/04 - دعم حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. من المقرر أن يقوم أحد موظفي شؤون حقوق الإنسان بالمساعدة على التحضير للانتخابات المقبلة وتنفيذ برنامج للمساعدة التقنية؛

مشروع الكاميرون CAM/99/AH/09 - تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات في الكاميرون. مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية لتعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات وإنشاء معهد إقليمي لحقوق الإنسان؛

مشروع النيجر NER/99/AH/11 - تقديم مساعدة تقنية إلى الحكومة لتعزيز هياكل حقوق الإنسان؛

مشروع جمهورية الكونغو - تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون؛

مشروع غينيا - بيساو - تقديم مساعدة تقنية من أجل بناء السلم؛

مشروع ليبيريا - تقديم مساعدة تقنية بشأن هياكل حقوق الإنسان وآلياتها؛

مشروع نيجيريا - بناء القدرات وتعزيز حقوق الإنسان؛

مشروع موريتانيا - خطة العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان.

١٢ - وفيما يلي مشاريع التعاون التقني الوطنية التي بلغت مرحلة الصياغة في إقليم آسيا والمحيط الهادئ:

مشروع الصين - تدعيم القدرات الوطنية على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

مشروع اليمن YEM/00/AH/21 - تقديم المساعدة في إقامة العدل بين الأحداث.

١٣ - وفيما يلي مشاريع التعاون التقني التي بلغت مرحلة الصياغة في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي:

المشروع RLA/99/AH/06 - تدعيم سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة الأندية: المؤسسات الوطنية وإقامة العدل.

دال - الطلبات الجديدة الواردة

- ١٤ - وردت من إقليم أفريقيا الطلبات الوطنية التالية للحصول على تعاون تقني:
- من بنن - طلب تعاون تقني (في مجال التعليم)
- من كينيا - طلب تعاون تقني
- من نيجيريا - طلب تعاون تقني.
- ١٥ - ووردت من إقليم آسيا الطلب الوطني التالي للحصول على تعاون تقني:
- من جزر سليمان - طلب إيفاد بعثة لتقدير الاحتياجات وطلب تعاون تقني.
- ١٦ - ووردت من إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الطلبات الوطنية التالية للحصول على تعاون تقني:
- من الأرجنتين - طلب مواصلة التعاون التقني؛
- من السلفادور - طلب مواصلة التعاون التقني؛
- من باراغواي - طلب تعاون تقني؛
- من بيرو - طلب تعاون تقني.
- ١٧ - ووردت من إقليم الشرق الأوسط الطلبات الوطنية التالية للحصول على تعاون تقني:
- من البحرين - طلب إيفاد بعثة لتقدير احتياجات؛
- من فلسطين - طلب مواصلة التعاون التقني؛
- من الإمارات العربية المتحدة - طلب مساعدة في مجال التعاون التقني.

الحواشي

(أ) يمكن الحصول على معلومات تفصيلية عما تضطلع به المفوضية من أنشطة تعاون تقني في مجال حقوق الإنسان من موقع المفوضية على شبكة الإنترنت <http://www.unhchr.ch>، ومن تقارير الحالة عن التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، وتقارير الحالة عن المساهمات في صندوق التبرعات، وتقارير دورات مجلس أمناء صندوق التبرعات؛ ومن مجموعة صحائف الوقائع الخاصة بالمشاريع، والتقارير الشهرية والفصلية والنصف سنوية عن أشكال الحضور الميداني، والتقارير المقدمة بصفة منفصلة عن جميع الحلقات الدراسية والأنشطة التدريبية والحلقات التدريبية.

(ب) يمكن الاطلاع على التقرير في ملفات الأمانة.

(ج) جميع المشاريع ممولة من صندوق التبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، ما لم ترد الإشارة إلى غير ذلك. وتبرعات المفوضية المذكورة تتصل بالمشروع بأكمله، في حين أن الأنشطة المذكورة تشير فقط إلى عام ١٩٩٩.

المرفق الثاني	
ميزانية صندوق التبرعات للتعاون التقني	
حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠	
١-	الإيرادات
٩ ٠٣٨ ٣٦٧	الرصيد الابتدائي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ (أ)
٥ ٥٦٧ ١٢٥	مجموع ما تم تلقيه من إيرادات في عام ٢٠٠٠
١٤ ٦٠٥ ٤٩٢	مجموع الإيرادات
٢-	الالتزامات
٥ ٩٦٧ ٨٠٤	مجموع المخصصات الصادرة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠
٧٧٨ ٨١٥	تكاليف دعم البرنامج البالغة ١٣ في المائة بالاستناد إلى المخصصات الصادرة
(٦ ٧٤٣ ٦١٩)	مجموع الالتزامات
٧ ٨٦١ ٨٧٣	الرصيد المقدّر للأموال (مبلغ إجمالي) المتاح في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠
١ ١٧٩ ٢٨١	الاحتياطي النقدي المتداول المقدّر بـ ١٥ في المائة
٦ ٦٨٢ ٥٩٢	المبلغ الصافي المقدّر للأموال المتاحة للأنشطة المقبلة (بعد خصم ١٣ في المائة) (ب)

(أ) لم تدرج التبرعات المدفوعة مباشرة إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

(ب) سيلزم مبلغ ١ ٤٤٣ ٧٣٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (بما في ذلك تكاليف دعم البرنامج) من أجل الوفاء بخطة التكاليف المقدرة للأنشطة المعتمدة في عام ٢٠٠٠.

— — — — —